



فرقة بحث

" المرفق العمومي في عصر الذكاء الاصطناعي " : بالمخبر القانوني للذكاء الاصطناعي و المجتمع ؛ وبالتنسيق مع فرقة بحث PRFU « استخدامات الذكاء الاصطناعي كضمان لجودة و تنافسية مؤسسات التعليم و البحث العلمي " ؛ و بالتعاون مع كلية الحقوق.

تنظم ملتقى وطني حضوري افتراضي حول :

**الذكاء الاصطناعي أداة لتحسين جودة الخدمات
العمومية : الفرص و التحديات**

يوم 5 مارس 2025

الهيئة الشرفية

أ/د مختاري فرس مدير جامعة الجزائر 1

د/ مدافر فاؤة نائبة رئيس الجامعة المكلفة بالولايات العليا

أ/د نساخ فطيمة رئيسة المجلس العلمي لكلية الحقوق

د/ زيدان محمد نائب العميد المكلف بما بعد التخرج و البحث العلمي و

العلاقات الخارجية

المشرف العام للملتقى الوطني الافتراضي

د/ قسايسية عيسى

مديرة المخبر

أ/د قمودي سهيلة

رئيس الملتقى ورئيس اللجنة العلمية

أ/د. سليمان هندون

السنة الجامعية : 2024-2025

المعنيون بالملتقى الوطني

يخصص هذا الملتقى لكل المهتمين بهذا المجال و على وجه الخصوص الأساتذة و الباحثون المتخصصون و طلبة الدكتوراه.

مواعيد مهمة

* آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة مع ملخص عنها يوم :

17 فيفري 2025

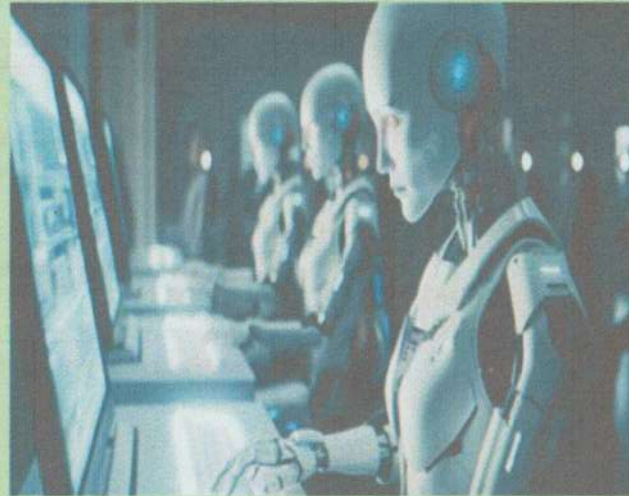
* تاريخ الرد على المداخلات المقبولة :

23 فيفري 2025

ترسل المداخلات على البريد الإلكترونيين التاليين :

slimanihindoun56@gmail.com

colloq03slimani@gmail.com



شروط المشاركة

* أن يكون البحث متصلا بأحد محاور الملتقى الوطني

* تقبل المداخلات الفردية و الثنائية

* أن يحترم الباحث منهجية البحث العلمي

* أن لا تزيد عدد صفحات المداخلة عن 20 صفحة

* المداخلات باللغة العربية خط: simplified Arabic

مقاس 14 بالنسبة للمتن و 12 بالنسبة للهوامش .

المداخلات باللغة الأجنبية خط: Times New Roman

مقاس 12 بالنسبة للمتن و 10 بالنسبة للهوامش .



إستمارة المشاركة

أهداف الملتقى الوطني

إشكالية الملتقى الوطني

يعمل الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسات بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي ؛ بحيث يمكن له فهم البيانات على نطاق واسع لا يمكن لأي إنسان تحقيقه .
و تعود هذه القوة بؤايا كبيرة على الإبداع البشري .
يهدف الملتقى إلى واسة الذكاء الاصطناعي و مدى مساهمته في إثراء و تزويد العنصر البشري و ليس الاستغناء عنه مع احتمالية تعوضه لسلبيات هذه التكنولوجيا .

محاور الملتقى الوطني

المحور الأول : دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز التفاعل الرقمي بين الإدارة والمواطن

المحور الثاني : الفجوة الرقمية وسبل ضمان وصول الجميع إلى خدمات الذكاء الاصطناعي

المحور الثالث : استراتيجيات وتوجهات المستقبل في دمج الذكاء الاصطناعي في السياسات العامة

المحور الرابع : التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير وتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي للخدمات العمومية

المحور الخامس : التحديات القانونية والأخلاقية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في القطاع العام

المحور السادس : تحديات الخصوصية وحماية البيانات في استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية.

في عصر التكنولوجيا الحديثة، أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التي أثرت بشكل عميق في مختلف المجالات، بما في ذلك قطاع الخدمات العامة؛ يشمل الذكاء الاصطناعي مجموعة من التقنيات التي تسمح للأجهزة والأنظمة بالتعلم، والتحليل، واتخاذ القرارات بشكل مستقل تقريباً، مما يفتح آفاقاً جديدة لتحسين الأداء والكفاءة في القطاع الحكومي.

تعتبر الخدمات العمومية أحد الدعائم الأساسية لرفاهية الشعوب وتطور المجتمعات، فهي تشمل مجموعة من الخدمات التي تقدمها الحكومات للمواطنين مثل التعليم، الرعاية الصحية، النقل، الخدمات الاجتماعية، وإدارة الموارد العامة ومن أجل ضمان جودة هذه الخدمات، يتطلب الأمر تحسين أدائها من خلال حلول مبتكرة وفعالة، وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي.

من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، يمكن تحسين العديد من جوانب الخدمات العمومية مثل تقليل أوقات الانتظار، تعزيز دقة القرارات، تقليل التكاليف التشغيلية، وتسريع الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمواطنين.

ولكن رغم الفرص العديدة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الخدمات العامة، فإن التحديات التي يطرحها تطبيق هذه التقنيات تبقى كبيرة بحيث تواجه الحكومات صعوبات في توفير البنية التحتية الرقمية المناسبة، وحماية البيانات الشخصية، وضمان العدالة في استخدام الخوارزميات؛ بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تحديات قانونية تتعلق بغياب تشريعات فعالة تتعامل مع هذه التقنيات وتحدد كيفية استخدامها بشكل آمن وعادل؛ كما أن هناك مخاوف ثقافية قد ترافق التحول نحو استخدام الذكاء الاصطناعي، مثل القلق من فقدان الوظائف أو فقدان الخصوصية.

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات العمومية، إلا أن التحديات المصاحبة لهذا التحول قد تؤثر بشكل كبير على عملية تطبيق هذه التقنيات في القطاع العام من هنا تبرز الإشكالية التالية:

كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية، وما هي الفرص والتحديات التي قد تواجه الحكومات في تطبيق هذه التقنيات في ظل التحديات القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية؟

